أقرت بأغلبية الحضور مد فترة الاقتراض إلى 30 سنة

«المالية»: رفع سقف اقتراض الحكومة إلى 25 مليارًا

■ خورشيد: شركة عالمية لبحث تقريري «التقاعد المبكر» و«خفض فائدة قروض الاستبدال» وإبداء الرأي فيهما

■ لا نثق في الأرقام التي تقدمها الحكومة والموافقة السابقة جاءت من دون مراجعة البيانات والأرقام

■ رأينا ضرورة وجود شركة محايدة ولا أحد يزايد علينا أمام الشعب الكويتي
■ لا أدافع ولا أمانع ولا أعترض ولا أوافق إلا بعد أن تصلني الأرقام الحقيقية من الشركة المحايدة
■ علينا مراعاة مصلحة جيل من الممكن ألا يجد دينارًا يعطونه له في التقاعد
■ الشركة المحايدة سيكون لها الحق أن تدخل على جميع أرقام التأمينات وترفع تقريرًا متكاملا
■ أؤتمنا أمام الله والشعب على حماية المتقاعدين الجدد في المستقبل وأن نوفر لهم العيش الآمن
■ عاشور: قرار سحب المقترحين ليس في مصلحة مجلس الأمة ومبررات الجهات الحكومية ضعيفة
■ استغرب أن تحيل الحكومة المواطن للتقاعد بالإجبار قبل إكمال سن الستين وترفض قانون التقاعد المبكر

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس بأغلبية الحضور على مشروع قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية ورفع سقف الاقتراض إلى 25 مليار دينار ومد فترة الاقتراض إلى 30 سنة.

كما وافقت اللجنة بالأغلبية على سحب التقريرين الخاصين بالتقاعد المبكر وخفض الفائدة على قروض المتقاعدين لمزيد من الدراسة بواسطة شركة عالمية.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة وافقت بأغلبية أعضائها على الطلب المقدم من الحكومة بشأن مشروع قانون السماح برفع سقف الدين والاقتراض من الأسواق الخارجية والمحلية إلى ٢٥ مليار دينار وزيادة فترة الاقتراض إلى 30 عامًا، وسترفعه إلى المجلس للتصويت عليه

وأضاف خورشيد أن اللجنة درست الأمر من جميع أبعاده وناقشت في اجتماعها الطلب مع وزير المالية ومحافظ البنك المركزي وشرحا وجهة نظرهما في هذا الموضوع.

من جانب آخر قال خورشيد إن اللجنة وافقت بالأغلبية على سحب التقريرين الثاني والخامس عشر المتعلق أحدهما بموضوع التأمينات الاجتماعية بشأن خفض نسبة الفائدة المستحقة على قروض المتقاعدين (الاستبدال) من 6.5% إلى3% . والتقرير الآخر متعلق بالتقاعد المبكر.

وبين انه قد سحب التقريرين بسبب تكليف مكتب المجلس شركة أجنبية محايدة وضع دراسة متكاملة حول هذا الموضوع على أن يتم إنجاز التقرير في مدة لا تتجاوز الشهر ونصف الشهر من تاريخ توقيع هذا العقد.

وقال " كما تعلمون نحن لا نثق في الأرقام التي تقدمها الحكومة ممثلة في التأمينات الاجتماعية ولذلك كلفنا الشركة بدراسة الوضع وبعدها سنعيده إلى المجلس للتصويت عليه بشكل نهائي "معربًا عن أسفه بسبب أن الموافقة السابقة جاءت من دون مراجعة البيانات ولا الأرقام بشكل دقيق ".

وذكر خورشيد أن اللجنة استمعت بتقرير من صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالجوانب المالية للدولة لاستفادة من خبراتة وإمكانياته. وأضاف "رأينا ضرورة وجود شركة محايدة وأن نتأنى في اتخاذ القرار لنأخذ الرأي النهائي منها في خفض سن التقاعد بحيث يكون للمرأة ٢٠ سنة والرجل ٢٥ سنة خدمة".

وقال" لا أحد يزايد علينا أمام الشعب الكويتي ونحن اليوم أمام أرقام علينا التحقق منها ولا نثق بالأرقام التي تقدمها التأمينات الاجتماعية والخاصة بوجود عجز اكتواري"

وأضاف "أنني اليوم لا أدافع ولا أمانع ولا أعترض ولا أوافق إلا بعد أن تصلني الأرقام الحقيقية من الشركة المحايدة التي سيكون لها الحق أن تدخل على جميع أرقام التأمينات الاجتماعية وترفع تقريرًا متكاملا" وأكد خورشيد أهمية أن مراعاة مصلحة جيل من الممكن ألا يجد دينارًا يعطونه له في التقاعد، مشيرًا إلى أنه يجب مراعاة ما أؤتمنا عليه أمام الله والشعب الكويتي لحماية المتقاعدين الجدد في المستقبل بأن نوفر لهم العيش الآمن والحياة الكريمة.

ولفت خورشيد إلى أن اللجنة ناقشت أيضا عشرة اقتراحات برغبة وتمت الموافقة على بعضها ورفض البعض الآخر لتعارضها مع القوانين.

من جانبه طالب مقرر اللجنة النائب صالح عاشور نواب المجلس بضرورة عدم الموافقة على قرار سحب التقريرين الخاصين بخفض سن التقاعد وتخفيض الفائدة على قروض التأمينات.

واستغرب عاشور قيام بعض أعضاء اللجنة بتقديم طلب على بند ما يستجد من أعمال لسحب تقريري اللجنة بشأن خفض سن التقاعد وإلغاء فوائد المتقاعدين للمرة الثانية بعد رفضه والموافقة عليه بأغلبية 4 أعضاء واعتراض 3.

وأكد عاشور انه على كل نائب تحمل مسؤولياته في جلسة المجلس وأن يتخذوا موقفًا من طلب سحب تقريري اللجنة بشأن خفض سن التقاعد وإلغاء فوائد قروض المواطنين برفض هذا الطلب.

وأكد عاشور أنه اعترض على فتح بند ما يستجد من أعمال وطلب سحب تقريري اللجنة لمزيد من الدراسة خاصة وأنه في الاجتماع قبل الماضي للجنة طرح طلب السحب وتم رفضه واليوم تم إعادة ذات الطلب للاستئناس برأي أحد المكاتب الاستشارية.

وشدد عاشور على أن تحفظه مبني على أن تقريري اللجنة تم الموافقة عليهما بالإجماع في دور الانعقاد الماضي وسبق أن طرح طلب السحب وسقط هذا الطلب كما أن الكثير من المواطنين ينتظرون هذه القوانين وبالتالي لا يجوز السحب.

وأضاف عاشور "كنت أتمنى أن يأتي قرار السحب من الحكومة وليس من أعضاء مجلس الأمة خصوصًا أن هناك طلبًا نيابيًا من أكثر من 40 نائبا لمناقشة هذا الموضوع الهام".

وأكد عاشور أن قرار سحب المقترحين ليس في مصلحة مجلس الأمة فنحن نحتاج إلى إنجاز وهذا الإنجاز لا بد أن يكون لصالح المواطن كما أن مبررات الجهات الحكومية ضعيفة . واستغرب عاشور أن تحيل الحكومة المواطن للتقاعد بالإجبار قبل إكمال سن الستين وفي الوقت نفسه ترفض قانون التقاعد المبكر مشيرًا إلى أن من يرغب في الاستمرار في العمل من المديرين والمحققين والمهندسين وغيرهم يتم إحالتهم للتقاعد في سن فوق الخمسين وفي المقابل ترفض الحكومة التقاعد الاختياري.

لتقليل الاعتماد على النفط في جميع الاستخدامات

الحويلة يقترح إنشاء هيئة عامة للطاقة البديلة

■ العديد من الدراسات والأبحاث أثبتت أن الكويت تتميز بتوافر الطاقة الشمسية فيها بنسبة عالية

محمد الحويلة

■ البلاد مقبلة على خطة تنموية عملاقة ما يستوجب الاستغلال الامثل لجميع مصادر الطبيعة

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للطاقة البديلة، وجاء فيه:

"مادة أولى"

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى الهيئة العامة للطاقة البديلة ويحدد مجلس الوزراء الوزير المختص بالإشراف على الهيئة.

"مادة ثانية"

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

1 - تقليل الاعتماد على النفط في جميع الاستخدامات وتطوير استخدام الطاقة البديلة.

2 - المحافظة على النفط لاستدامته أطول فترة ممكنة.

3 - تشجيع الحكومة على الاستثمار في الطاقة البديلة.

4 - وضع خطط بعيدة المدى للمحافظة على الطاقة وتطبيق الطاقة البديلة.

"مادة ثالثة"

للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها ممارسة الاختصاصات التالية:

1 - دراسة تطبيقات الطاقة البديلة.

2 - وضع الخطط والمعايير الإستراتيجية لاستخدام الطاقة البديلة.

3 - توعية المواطنين باستخدامات الطاقة البديلة.

4 - توفير الدعم المادي والفني للمواطنين لاستخدام الطاقة البديلة.

5 - حث الجهات المعنية على إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء والماء باستخدام الطاقة البديلة.

6 - متابعة تطبيقات الطاقة البديلة في المؤسسات والمباني الحكومية.

7 - وضع نظام رقابي للتأكد من تطبيق الطاقة البديلة في المنازل والمباني.

8 - توفير الدعم الفني لتطبيقات الطاقة البديلة.

9 - تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية لتطبيقات الطاقة البديلة.

10 - التعاون والتواصل مع المنظمات العالمية الطاقة البديلة.

"مادة رابعة"

يتولى إدارة الهيئة مجلس ادارة يشكل بقرار من مجلس الوزراء على الوجه الآتي:

1 - الوزير المختص رئيساً.

2 - خمسة أعضاء من ذوي الاختصاص، يعينون بمرسوم لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات عمل مجلس الإدارة.

"مادة خامسة"

لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة على النحو التالي:

1 - وضع السياسات العامة للطاقة البديلة لدولة الكويت.

2 - وضع خطط تطبيقات الطاقة البديلة.

3 - اقتراح مشاريع الطاقة البديلة.

4 - تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة البديلة.

5 - متابعة مشاريع الطاقة البديلة.

6 - إصدار القرارات والتوصيات فيما يخص الطاقة البديلة.

7 - تشجيع استخدام الطاقة البديلة في المنازل والمباني.

8 - الاستعانة بالخبرات والمستشارين المحليين والعالميين لعمل الدراسات والتوصيات والمساعدة في وضع الخطط.

"مادة سادسة"

يصدر الوزير المختص خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذه

"مادة سابعة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون:

يعد الاستثمار الأمثل في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة خطوة منطقية بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط والغاز، يساهم في التحول من دول منتجة ومصدرة للنفط والغاز إلى لاعب مهم في مجال الطاقة بشكل عام. ويساهم الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة بتنويع الاقتصاد وتنمية وتطوير رأس المال.

وبالرغم من وفرة الموارد الهيدروكربونية في الدول المنتجة للنفط، إلا انه يتوجب عدم نسيان التحديات والفرص التي تنتظر الدول المنتجة في المستقبل، لأن توافر المصادر البديلة للطاقة في بلدان النفط يعد مصدراً لا يمكن الاستهانة به. وقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث ان دولة الكويت تتميز بتوافر الطاقة الشمسية فيها بنسبة عالية تضعها بمصاف الدول الغنية بهذا النوع من الطاقة تمكنها من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في شكل طاقة شمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية من الأنظمة الكهروضوئية، لاسيما صيفا حيث تكون الشمس قريبة من الأرض.

ولان الكويت مقبلة على خطة تنموية عملاقة وعدد هائل من المشاريع الضخمة ما يستوجب التفكير العملي للاستغلال الامثل لجميع مصادر الطبيعة بما يعود بالنفع على الاقتصاد وتنفيذ تلك المشروعات المستقبلية الواعدة والتي تعتبر من اساسيات واهداف الحكومة في المرحلة المقبلة.

لذا اعد هذا الاقتراح بقانون لإنشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى الهيئة العامة للطاقة البديلة ويحدد مجلس الوزراء الوزير المختص بالإشراف على الهيئة وحددت المادة الثانية منه أهداف الهيئة وذهبت المادة الثالثة إلى تباين اختصاصاتها كما اشارت المادة الرابعة إلى تشكيل مجلس إدارة الهيئة وطريقة ومدة تعيين اعضائه وبينت المادة الخامسة صلاحيات مجلس إدارة الهيئة

طالب بإحالتها إلى الميزانية العامة

العدساني: 20 مليار دينار أرباح محتجزة لدى الجهات الحكومية

رياض العدساني

■ ليس هناك عجوزات مالية تستدعي اللجوء إلى الاقتراض
■ يفترض أن تقدم الحكومة الأرقام الحقيقية عن الصندوق السيادي إلى اللجنة المالية

أكد النائب رياض العدساني أنه أعد تقريرًا عن الإيرادات العامة للدولة سواء النفطية أو غيرها إضافة إلى مصاريف الدولة واتضح أنه ليس هناك عجوزات مالية تستدعي اللجوء إلى الاقتراض.

وأضاف العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه لا يوجد لدينا عجز بل لدينا 20 مليار دينار أرباح محتجزة في الجهات الحكومية ويفترض أن يتم إحالتها إلى الميزانية العامة.

وقال " يفترض أن تقدم الحكومة الأرقام الحقيقية عن الصندوق السيادي إلى اللجنة المالية والذي أعتقد أنه أكثر من 600 مليار دولار وليس كما تدعي الحكومة بأنه حوالي 435 مليار دولار".

وتساءل العساني " هل ذكرت الحكومة الأوامر التشغيلية والمصاريف أم اكتفت بإعلان رغبتها في الاقتراض لسد العجز فقط؟ مؤكدًا عدم صحة وجود عجز حقيقي مطالبًا الحكومة بتوضيح كيفية صرف القرض، قيمة الفوائد على هذه السندات والقروض. وطالب الحكومة بإظهار الأرقام الحقيقية وتقديمها إلى اللجنة المالية قبل التصويت بالنسبة للصندوق السيادي واستثمارات الدولة بشكل عام. وتعهد العدساني بالعمل على الإتيان بالدليل والبرهان والارقام أن الكويت لا تحتاج إلى قرض في حال أدرج القانون على جدول أعمال المجلس مشيرًا إلى أنه بالإمكان تعديل لوائح صندوق احتياطي الأجيال القادمة بحيث يتم تحويل جزء منها لميزانية الدولة في حال كان هناك عجز حقيقي